ولو ضم القاضي المقيم تفه اي ناظر حسبة هل للوصيل ان يستقل بالتصرف لوارده وافتى الشيخ الخ ان ضم اليه خيانة لو يستقل والا فلا ذكره ومن حسن تمرو في فتاوى مؤيد زاده معزيا للخانية وغيرها ليس للمشرف التفرد بل للحفظ ليس للمتولي ان يستنيب من الوقف للعمارة الا باذن القاضي مات المتولي والحال ان يعمل تسليم الغلة اليه في حياته ولا بينة لهم صدقوا بيمينهم لانكارهم الضمان لا تجوز الرجوع عن الوقف اذ كان مسجلا وكذا لو لم يكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه بالشرط كما للموذن والامام والمعلم وانه كانوا اصلحوا اليتامى وفي فتاوى الفقاوي شرط لنفسه ما دام حيا ثم لولده فلان ما عاش ثم لفلان الخ جاز ومن مات من اولاده فنصيبه للباقين منهم لان الواقف اذا لم يذكر مصرف نصيب احد من اولاده فانه يرجع الى اصل الوقف كما لو مات احد الموقوف عليهم ولا ولد له فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته وكذا لو مات احد الاولاد عن ولد ثم مات الواقف ثم مات الولد الاول فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته وكذا لو مات احد الاولاد عن ولد ثم مات الواقف ثم مات الولد الاول فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته وكذا لو مات احد الاولاد عن ولد ثم مات الواقف ثم مات الولد الاول فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته

مثال

ان ظهر الخبيث المشرف

مسجل

مثال

لا يجوز الرجوع عن وقف

مثال

يجوز الواقف الرجوع عن الشرط وان كان الوقف صحيحا

فصل فيما يتعلق بالوقف لاولاد من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ريعه لنفسه ما دام حيا ثم لولده فلان ما عاش ثم لفلان الخ جاز عند الثاني وبه يفتى كما مر ولولده ولكن يختص الصلبي ويعم الانثى ما لم يقيد بالذكر ويستغل بعد الواحد فان انتفى الصلبي فللفقراء ودون اولاد الابن لا يكون حتى الوقف مصلى يختص بولد الابن ولو انثى دون من هو دونه من البطون وهو ولد البنات في الصحيح ولو زاد وولد ولدي فقط اختص عليها ولو زاد البطن الثالث عم نسله ويستوي الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما لو قال ابتدا على اولادي الخ بلفظ الجمع او على ولدي واولاد اولادي ولو قال على اولادي ولكن سماهم قسمت احدا بالسوية صرف نصيبه للفقراء ولو على اولاد ه ثم ماتت لم تختص ابنتها بنصيبها اذ البرية شرط رد نصيب مات منهم الى ولده ولو قال على بني او على اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى هذا لا يدخل البنون ولو قال على بني ولد بناتي فقط او قال على بناتي ولد بنون فالغلة للبائن وبكون وقفا منقطعا فان حدث ما كره عاد اليه ويدخل في قسم الغلة من في الدرجة دون نصف خول من طلوع الغلة لا لاكثر الا اذا اولدت مبانت حي او ام ولد المتوفى لدون ستة اشهر لثبوت نسبه بلا اقرار وظنها ظهر بحمل فلا لاحتمال حدوثه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال الذكر كالانثيين فكما قال فلو وصيته فرض ذكورا مع الاناث وانثى مع الذكور ويرجع سهم الورثة لعموم تحتم الوصية المعدوم فلا يدرى من فرض لعلهم ما يرجع الورثة ولو قال على ولدي ونسلي ابدا وكلما مات احد منهم كان نصيبه لنسله فالغلة جميع اولاده ونسلهم بينهم وسهم الميت لولده ايضا ما لم يشترط ولو قال وكلما مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احدا وسكت عنه كان راجعا لاصل الغلة لا للفقراء ما دام نسله باقيا والنسل اسم لولد وولد ابد او لانثى والاقرب لولده من الذكور اي دون الاناث الا ان يكون اذا جمعهن من ولد ولد الذكور والد وكذا لا سلام اسلم اولا وقرابته وارحامه وانسابه كل من بنا سببه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولد اصلبه فانهم لا يسمون قرابة انفاقا ولو من غير منهم او سفل عنه بالخلاف فلو فتحوا منها وان قيد بغير اسم الجد والغور ونحو وجود الغلة وعدمه والاصح جواز الاخذ للركاة ولو ناجزا صرف فيها ان لعارض فانتظر اجنبي واستغنى الحقيق وشارك المنتظر وقت القسم الغير وقت وجود

ولو ضم القاضي المقيم تفه اي ناظر حسبة هل للوصيل ان يستقل بالتصرف لوارده وافتى الشيخ الخ ان ضم اليه خيانة لو يستقل والا فلا ذكره ومن حسن تمرو في فتاوى مؤيد زاده معزيا للخانية وغيرها ليس للمشرف التفرد بل للحفظ ليس للمتولي ان يستنيب من الوقف للعمارة الا باذن القاضي مات المتولي والحال ان يعمل تسليم الغلة اليه في حياته ولا بينة لهم صدقوا بيمينهم لانكارهم الضمان لا تجوز الرجوع عن الوقف اذ كان مسجلا وكذا لو لم يكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه بالشرط كما للموذن والامام والمعلم وانه كانوا اصلحوا اليتامى وفي فتاوى الفقاوي شرط لنفسه ما دام حيا ثم لولده فلان ما عاش ثم لفلان الخ جاز ومن مات من اولاده فنصيبه للباقين منهم لان الواقف اذا لم يذكر مصرف نصيب احد من اولاده فانه يرجع الى اصل الوقف كما لو مات احد الموقوف عليهم ولا ولد له فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته وكذا لو مات احد الاولاد عن ولد ثم مات الواقف ثم مات الولد الاول فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته وكذا لو مات احد الاولاد عن ولد ثم مات الواقف ثم مات الولد الاول فان نصيبه يرجع الى اصل الوقف ولا يرجع الى اخوته

مثال

ان ظهر الخبيث المشرف

مسجل

مثال

لا يجوز الرجوع عن وقف

مثال

يجوز الواقف الرجوع عن الشرط وان كان الوقف صحيحا

فصل فيما يتعلق بالوقف لاولاد من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ريعه لنفسه ما دام حيا ثم لولده فلان ما عاش ثم لفلان الخ جاز عند الثاني وبه يفتى كما مر ولولده ولكن يختص الصلبي ويعم الانثى ما لم يقيد بالذكر ويستغل بعد الواحد فان انتفى الصلبي فللفقراء ودون اولاد الابن لا يكون حتى الوقف مصلى يختص بولد الابن ولو انثى دون من هو دونه من البطون وهو ولد البنات في الصحيح ولو زاد وولد ولدي فقط اختص عليها ولو زاد البطن الثالث عم نسله ويستوي الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما لو قال ابتدا على اولادي الخ بلفظ الجمع او على ولدي واولاد اولادي ولو قال على اولادي ولكن سماهم قسمت احدا بالسوية صرف نصيبه للفقراء ولو على اولاد ه ثم ماتت لم تختص ابنتها بنصيبها اذ البرية شرط رد نصيب مات منهم الى ولده ولو قال على بني او على اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى هذا لا يدخل البنون ولو قال على بني ولد بناتي فقط او قال على بناتي ولد بنون فالغلة للبائن وبكون وقفا منقطعا فان حدث ما كره عاد اليه ويدخل في قسم الغلة من في الدرجة دون نصف خول من طلوع الغلة لا لاكثر الا اذا اولدت مبانت حي او ام ولد المتوفى لدون ستة اشهر لثبوت نسبه بلا اقرار وظنها ظهر بحمل فلا لاحتمال حدوثه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال الذكر كالانثيين فكما قال فلو وصيته فرض ذكورا مع الاناث وانثى مع الذكور ويرجع سهم الورثة لعموم تحتم الوصية المعدوم فلا يدرى من فرض لعلهم ما يرجع الورثة ولو قال على ولدي ونسلي ابدا وكلما مات احد منهم كان نصيبه لنسله فالغلة جميع اولاده ونسلهم بينهم وسهم الميت لولده ايضا ما لم يشترط ولو قال وكلما مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احدا وسكت عنه كان راجعا لاصل الغلة لا للفقراء ما دام نسله باقيا والنسل اسم لولد وولد ابد او لانثى والاقرب لولده من الذكور اي دون الاناث الا ان يكون اذا جمعهن من ولد ولد الذكور والد وكذا لا سلام اسلم اولا وقرابته وارحامه وانسابه كل من بنا سببه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولد اصلبه فانهم لا يسمون قرابة انفاقا ولو من غير منهم او سفل عنه بالخلاف فلو فتحوا منها وان قيد بغير اسم الجد والغور ونحو وجود الغلة وعدمه والاصح جواز الاخذ للركاة ولو ناجزا صرف فيها ان لعارض فانتظر اجنبي واستغنى الحقيق وشارك المنتظر وقت القسم الغير وقت وجود

وللوصف بعد جمل اذا الحق ... يرجع للجميع فيما ثبتا
عن الامام الشافعي فيما ... ان كان ذا العطف او اواتا
ان كان ذا عطفا بهم وقعا ... الا لقرينة بانقطاع رجعا
ولو على البنين وقفا جعلا ... فان في اكل البنات لن خلا
ولو لاولاد الاولاد ... تدخل في ذرية بثبت
لو وقفا الوقف على الذرية ... من غير ترتيب فبالسوية
يقسم بين نسلا والاسفل ... من غير تفضيل لبعض فاعقل
وتقسم الغلة على من حينه ... وتقسم الباقي على من كينه
ولو على اولاده ثم على ... اولاد اولاد له فترجعا
وقفا على اولاده فدخل ... اولاد بنته على ما ينقل
بني اولادي كذا آثارنا ... واخوتي لفظا بآبائي حسب
ليشمل الاناث والذكور ... فيه وذا كه واضح مسطور

وما يكتب في وقفية على ذريته مرتبا وجعل من شرط ان من مات قبل استحقاقه ولم يترك ولدا فنصيبه لو يوجبها يهمل لحفظ ابيه لو كان حيا ويشارك الطبقة الاولى اولا افتى السكي بالمشاركة ومفاده السيوطي وعن المحاملي واحد كما افاده ابن يحيم في الاشباه من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعده ورقيتين ان بعضهم عبر بدل الطبقات